عميد كلية الحقوق بجامعة عدن أ.د. محمد صالح محسن لـ14 أكتوبر

إقبال متزايد من المتقدمين للالتحاق بالدراسة نتيجة المستوى المتقدم بالكلية

تجاوزت الطاقة الاستيعابية لإقبال المتقدمين للتعليم الجامعي في كلية الحقوق بجامعة عدن، نسبة 250 بالمائة، ويعتبر ذلك إقبالاً كبيرًا يدلل بشكل قاطع على أن الكلية تحظى بسمعة طيبة في مساقها التعليمي، على المستويين الطلابي والمجتمعي، نتيجة جهود كبيرة تبذلها عمادة الكلية، وكافة منتسبيها، من أساتذة ورؤساء اقسام وموظفين وإداريين من مختلف تخصصاتهم، بالإضافة إلى الدعم اللامحدود الذي تقدمه رئاسة جامعة عدن ممثلة بالاستاذ الدكتور الخضر ناصر لصور.

حوار/ زكريا السعدي

توظيف الأساتذة بالكلية ينطلق من المستوى العلمي المرتفع للمتقدم

الطلاب والطالبات يسعون للالتحاق بالدراسة لما تتمتع به الكلية من انضباط

وأفاد عميد كلية الحقوق بجامعة عدن أ.د.محمد صالح محسن في تصريح خص به صحيفة 14 أكتوبر، ان الكلية بدأت اليوم امتحان القبول، وسيليه اجراء المقابلات الشخصية للطلاب والطالبات المتقدمين، ليتم على ضوء ذلك تحديد المقبولين بشكل نهائي.

وأوضح انه فيما يخص الإقبال في بقية الكليات، فإن التسجيل فيها ضعيف جدًا، معللا ذلك بالظروف العامة، ومنها المادية الصعبة التي يعيشها أفراد المجتمع في عدن والمحافظات المجاورة، نتيجة ارتفاع الأسعار، وانهيار العملة الوطنية، وضعف الرواتب، بالإضافة إلى توجه كثير من الشباب إلى السلك العسكري، لتوفير لقمة العيش له ولأفراد أسرته بسبب هذه الظروف مجتمعة.

ويرى عميد الكلية، ان العديد من هؤلاء الشباب والشابات، يعزفون عن الدراسة، ويسعون الى البحث عن أعمال خاصة، لعدم قدرتهم على دفع تكاليف الدراسة الجامعية، ولعدم توافر وظائف، لاسيما في السلك الوظيفي بالمؤسسات الحكومية، مما جعل كثيرا من التخصصات التي تعتمد أساسًا على الوظيفة الحكومية، لا يوجد فيها إقبال كبير على الرغم من أنها تخصصات مهمة جدًا. وأضاف.. انه وبدون وجود دولة تدعم هذه التخصصات، للأسف الشديد، سيكون مصيرها إلى نهاية غير مجدية، كاشفا عن ان بعض الأقسام في بعض الكليات، قد أغلقت لهذا السبب!!

واعتقد أ.د. محمد صالح أن كلية الحقوق حدث فيها خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية كبيرة، بشهادة رئاسة الجامعة، وبشهادة جهات كثيرة جدًا، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، الذي أشاد بقوة بالدور الذي تقوم به كلية الحقوق جامعة عدن، لما وصلت إليه من سمعة ومكانة مرموقة، مقدرا وهيئة التدريس، هذا الشرف الكبير جدًا الذي نعتز به حسب وصفة.

واكد ان كلية الحقوق تعمل على تثبيت النظام في مساقها العام، وتتعامل مع الجميع في إطار النظام والقانون، بدون استثناء، محاوله قدر الإمكان أن تحقق العدالة بين الجميع، كما اكد انه لا يوجد في كلية الحقوق، جامعة عدن، شيء اسمه (وساطات أو استثناءات أو مجاملات)، سواء أكان في القبول أو في الامتحانات أو في حالات الغش، أو فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بحق بعض الطلاب بالفصل والإعادة، ولم يحدث يومًا ما أن استثنينا أو قمنا بمجاملة طالب؛ لان لديه وساطة معينة أو شيء من هذا القبيل.

ونوه عميد الكلية بتطبيق هذا السلوك الحضاري الذي أعطى سمعة طيبة، لافتا إلى تركيز الكلية على تطبيق وتنفيذ الخطط الدراسية في مختلف المواد الدراسية ومتابعة الأساتذة على تنفيذ الخطط الدراسية بشكل كامل، مبينا نشاط المختبر الجنائي في الكلية، الذي لا مثيل له في بلادنا وبعض الدول الأخرى، حيث تم تنفيذ دورة قبل شهرين بهذا الخصوص، نفذها خبير جنائي دولي من المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، بالإضافة إلى التحسينات التي قمنا بها في الكلية، من حيث تأثيثها وتوفير متطلبات التدريس، سواء كان للطلاب أو للأساتذة، قائلا: اننا نعتقد أن هذه أهم العوامل التي منحت كلية الحقوق سمعة طيبة، ومخرجاتها الكثيرة ممن تخرجوا من كلية الحقوق ودخلوا امتحانات مفاضلة، يعملون في مختلف المؤسسات سواء كانت بنوك أو شركات أو حتى في المرافق الحكومية، وأغلب الوظائف الحكومية أستحوذ عليها طلاب كلية الحقوق في السنوات الأخيرة.

وتطرق الى جهود الكلية في محاولتها بقدر الإمكان التركيز على الجودة في التعليم، وبيّن: كانت الكلية في مراحل سابقة يتم قبول ما يقارب (400) إلى (500) طالب، ويكون التركيز على (الكم) على حساب (الكيف) و(النوع)، خاصة وان هؤلاء الطلاب بحاجة إلى إجراء تطبيق محاكم صورية، ومعاينة مسرح الجريمة، وبالتالي عندما يكون عدد الطلاب كبيرا، تكون المخرجات أضعف، بعكس عندما يكون العدد أقل، ولذاك تهتم الكلية بالجانب النوعي، كاستراتيجية حققت نتائج طيبة، والدليل مخرجات كلية الحقوق في السنوات الأخيرة.

وأشاد العميد أ.د. محمد صالح، بالكادر الذي تمتلكه كلية الحقوق بجامعة عدن، من أعضاء التدريس الممتازين، هناك بعض الحالات وهذا يحصل في أية جامعة، ونحاول أن نُعيِّن كادرا جديدا بنفس المستوى، لوجود جيل قد وصل إلى مرحلة التقاعد، بلغوا أحد الأجلين، ولدى كلية الحقوق عدد من التعيينات، ونركز أن لا يتم التعيين، إلا للحاصلين على مساق البكالوريوس (امتياز وجيد جدًا)، مؤكدا انه أقل من هذا المستوى التعليمي لا يمكن قبوله، وعمادة الكلية تركز على ذلك، خاصة وانه قد حصلت تجاوزات نتيجة الظروف السياسية، حيث قبلوا من مستوياتهم (جيد) وغير ذلك، والطالب المثابر والذكي يستمر بذكائه.

واعلن انه إذا تبادر الى مسامع أحد إن كلية الحقوق جامعة عدن، قامت بتعيين أقل من مستوى (جيد جدًا)، انشروا ما تريدون، موضحا ان مساق (الماجستير والدكتوراه) في كلية الحقوق بدآ قبل (عشرين) عامًا، وان لدى الكلية برنامجين (برنامج الماجستير) و(برنامج الدكتوراه)، لدينا (الماجستير) أربعة أقسام: قسم القانون الخاص، قسم القانون العام، قسم القانون الجنائي وقسم الشريعة الإسلامية، ومساق (الدكتوراه) قسمان: قسم القانون الخاص وقسم القانون العام.

ووجه عميد الكلية نصيحة إلى الطلاب المتقدمين لامتحان القبول، مؤكدا لهم ان الكلية تعتمد معايير وضوابط بالدراسة فيها، وبعض الطلاب في المستوى الأول تذمروا من نظامنا الساري المفعول، من حيث المظهر الرسمي للطالب، سواء أكان في الحلاقة أو الملبس، ولفت الى مبدا المحاسبة تجاه بعض الظواهر لمنع المتعاطين للتمبل أو الشمة وغيرها، أو الملابس غير اللائقة، والشيء نفسه فيما يخص الطالبات في الكلية، الملبس والماكياج والروائح والأحذية الكعب وغيرها هذه كلها نمنعها، وكذا الأظافر، وبعد مرور الزمن يتعودون على النظام، ولهذا عمادة الكلية توجه نصيحة للطلاب المتقدمين، الذين سيقبلون في كلية الحقوق عليهم أن يفكروا (ألف مرة) قبل الدراسة في الكلية، إما أن يكونوا قادرين أن يلتزموا بهذه الضوابط والمعايير؛ وإلا بإمكانهم أن يبحث عن مكان آخر للدراسة.

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العالي إلى مدير عام الكهرباء بمحافظة عدن سالم الوليدي، الذي لم يألُ جهدًا في تسهيل استمرار التيار الكهربائي لكلية الحقوق بجامعة عدن، والتخفيف من معاناة الطلاب أثناء سير امتحانات القبول.